الأمم المتحدة

A/C.2/74/SR.2

# الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
17 December 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثانية**

**محضر موجز للجلسة الثانية**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠:٠٠

*الرئيس:* السيد نيانغ . . . . . (السنغال)

المحتويات

بيان افتتاحي من الرئيس

البيانات الرئيسية

المناقشة العامة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-17227 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

*افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٠.*

## بيان افتتاحي من الرئيس

١ - **الرئيس:** قال إن الدورة الحالية للجمعية العامة افتُتحت بسلسلة من الاجتماعات المترابطة بشأن المناخ، وأهداف التنمية المستدامة، وتمويل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وكان لتلك الاجتماعات جميعها تأثير على عمل اللجنة وهي أظهرت أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تمثل إطارا شاملا لتحقيق التنمية المستدامة وضمان مستقبل مزدهر للناس وللكوكب. ويمكن النظر في عمل اللجنة من خلال منظور خطة عام ٢٠٣٠، ويعبر عن العديد من بنود جدول أعمالها بصورة مكثفة بالعناصر الرئيسية الخمسة التي تقع في صميم خطة عام ٢٠٣٠، وهي الناس والكوكب والازدهار والشراكة والسلام. وتتعلق العناصر الأربعة الأولى منها مباشرة بعمل اللجنة: حيث يتعلق عنصر ''الناس'' ببنود جدول الأعمال ذات الصلة بالفقر، وعنصر ''الكوكب'' بالعمل المعني بتغير المناخ والبيئة، وعنصر ''الازدهار'' بالسياسة الاقتصادية والتجارة، وعنصر ''الشراكة'' بتمويل التنمية المستدامة. أما العنصر الخامس، السلام، فهو ليس بندا في جدول أعمال اللجنة، ولكنه شرط مسبق للتنمية. ومن خلال تعزيز تعددية الأطراف والعمل بروح من توافق الآراء، يمكن للجنة أن تعزز فوائد العولمة وأن تحد من آثارها السلبية، مما يسهم في ظهور مجتمع ينعم بالاستقرار والسلام.

٢ - وأضاف قائلا إن الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد تحت رعاية الجمعية العامة دعا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠. ومن دون اتخاذ إجراءات سريعة، لن يتحقق عدد من الأهداف، بما في ذلك الحد من الفقر المدقع ومنع فقدان التنوع البيولوجي، ولن يطرأ أي تحسن على حياة الفئات الأشد فقرا والأكثر تهميشا.

٣ - وأردف قائلا إن الاتجاهات الكبرى الأربعة المترابطة المتمثلة في النمو الاقتصادي وعدم المساواة وتغير المناخ والابتكار التكنولوجي، التي أشار إليها وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأسبوع السابق تشكل مسار التنمية المستدامة وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في مناقشات اللجنة وقراراتها. ويجبر بطء النمو الاقتصادي وتقلص حيز السياسة العامة اللجنة على التفكير بطريقة غير تقليدية، نظرا لأن الطريقة الوحيدة لتحقيق الأهداف هي من خلال الاستهلاك والإنتاج المتسمين بانخفاض انبعاثات الكربون. وينبغي الإشارة أيضًا إلى أهمية التضامن العالمي - فالمسألة ليست مسألة أموال فحسب، بل مسألة تعاون وتنسيق - وتحتاج البلدان إلى خطط تمويل لدعم استراتيجياتها الوطنية. ويؤدي عدم المساواة بين البلدان وداخلها إلى حرمان الناس من حقهم في العيش بكرامة ويتطلب مراعاة الشمول عند التفاوض على القرارات المتعلقة بالفقر، ودور المرأة في التنمية، والبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، والبلدان المتوسطة الدخل، والموارد البشرية، والعولمة. ويتسبب تغير المناخ والتدهور البيئي في عدم الاستقرار والنزاع والهجرة، والفئات الأكثر تضررا هي الفئات الأضعف. فعلى سبيل المثال، تخسر الدول الجزرية الصغيرة النامية ١٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي كل عام بسبب الكوارث المتصلة بالمناخ. وينبغي تيسير تحقق كامل إمكانات الابتكار التكنولوجي السريع باعتباره أداة قوية لتحقيق الأهداف، وإن كانت هناك حاجة إلى حماية المجتمعات من آثاره السلبية، بما في ذلك الفجوة التكنولوجية الآخذة في الاتساع.

٤ - واختتم كلامه قائلا إن للجنة دورا محوريا في عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة الذي أطلقه المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وينبغي لها أن تُظهر دورها القيادي، وتشجع جميع أصحاب المصلحة على تكثيف الجهود وتكفل أن تنعكس التطورات الأخيرة في توجيهاتها، من أجل إحداث تغيير في حياة الناس.

## البيانات الرئيسية

٥ - **السيد كيز** (باحث علمي، كلية الاستدامة البيئية العالمية، جامعة ولاية كولورادو): قال إنه يود أن يبدأ كلمته بالاعتراف بفضل شعوب لينابي، التي تجتمع اللجنة على أرضها، وبالإعراب عن الالتزام بتمكين الشعوب الأصلية من التعبير عن آرائها والقيام بدور الراعي لنظام الأرض بأكمله. وأضاف قائلا إنه يعتزم الحديث عن آفاق تحقيق مستقبل عادل ومنصف، والتحديات التي يطرحها عصر التأثير البشري في النظم الإيكولوجية (أنثروبوسين) والتوفيق بين التنمية المستدامة والواقع الحالي.

٦ - ومضى يقول إنه على الرغم من أن المستقبل العادل والمنصف يجب أن يكون ممكنًا، ليس هناك سوى القليل من الأدلة على ذلك. وقد طور الأكاديمي السويدي هانز روزلينغ أدوات لفهم الكيفية التي يتغير بها العالم، أظهرت أن الأمور تتحسن في المتوسط. إلا أن المتوسطات تخفي الزيادة الكبيرة في نطاق انعدام المساواة في الثروة داخل البلدان منذ الثمانينيات من القرن الماضي. وقد استحوذ

الأثرياء على ثروات أكثر من جميع فئات الدخل الأخرى – وهي حجة قدمها توماس بيكيتي في كتابه ”رأس المال في القرن الحادي والعشرين“ (Capital in the Twenty-First Century). وقد ذكر بيكيتي أنه خلال معظم التاريخ الحديث، كان العائد على رأس المال أكبر من النمو الاقتصادي؛ ومن المحتمل أن يصبح من هم أثرياء بالفعل أكثر ثراءً، في حين يصعب على بقية الناس الحصول على نفس الثروة نظرا لاعتمادهم على النمو الاقتصادي العام. وجرى الكشف منذ ذلك الحين عن حيازات هائلة للثروات موجودة في المصارف الخارجية والملاذات الضريبية التي تُستخدم لإخفاء تمويل الأنشطة، بما في ذلك إزالة الغابات المدارية. وقد اجتمعت تلك الحقائق لإنشاء نظام مالي عالمي تغتني فيه أساسا القلة على حساب الكثرة. ولكن على الرغم من الإرث التاريخي للاستخراج والاستعمار، فإن المسألة ليست مسألة العالم الصناعي في مقابل العالم الناشئ، بل بالأحرى مسألة الأثرياء والأقوياء في مقابل غير الأثرياء وغير الأقوياء. ويجب أن يتغير النظام الاقتصادي.

٧ – وأردف قائلا إن العلماء يزعمون أن العالم قد دخل عصر الإنسان، الأنثروبوسين، حيث إن البشرية تقوم بتعديل دورتي الماء والكربون، والهواء، والمحيطات، والتربة والتنوع البيولوجي دون حسن الإدراك للعواقب. ويشير الأنثروبوسين إلى زمن يتسم بالتغيرات السريعة والمتسارعة. ونظرًا لأن التغيرات تتسارع، فهي غير خطية، مما يعني أنه لا يمكن استخدام الماضي لفهم المستقبل. وبما أن الأنثروبوسين يتميز بوجود منظومات كاملة من التحديات غير الخطية المتفاعلة فيما بينها، قال إنه عمل مع زملاء لتطوير مفهوم مخاطر الأنثروبوسين لتوفير تأطير مفاهيمي للتصدي لتلك التحديات. وتتسم مخاطر الأنثروبوسين بالتغيرات التي يتسبب فيها الإنسان في نظام الأرض؛ والروابط الاجتماعية والإيكولوجية العالمية؛ والتفاعلات عبر شتى النطاقات التي تراوح من المحلية إلى العالمية ومن الفورية إلى الطويلة الأجل. ومن الأمثلة على مخاطر الأنثروبوسين إزالة غابات الأمازون المطيرة – وهي مسألة تتعلق بالسياسة الإقليمية ولها عواقب بعيدة المدى. ومنطقة الأمازون تسهم بما يصل إلى ٢٥ في المائة من الهطولات المطرية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وباراغواي، وأوروغواي، ويمكن ربط إزالة الغابات فيها بالأنشطة المالية للدول والشركات عبر الوطنية البعيدة عن أمريكا الجنوبية.

٨ – واسترسل قائلا إن فهم مخاطر الأنثروبوسين هو بالتالي أمر بالغ الأهمية، بالنظر إلى عواقبها الكبيرة المحتملة، التي تتسم بأنها منفصلة على صعيدي الزمان والمكان. وهذا أمر هام فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة لأن التأثير الطويل الأجل للعديد من التغييرات التي أُدخلت على النظام غير معروف. وهناك حاجة إلى مزيد من الدراسات لتحديد النتائج الهامة وغير المتوقعة للأهداف، من أجل توجيه السياسات. وبالمثل، في حين أن مؤشرات وغايات الأهداف مرتبطة بحالة موجودة عند خط الأساس، فإن الأنثروبوسين يهدد طريقة التفكير هذه لأن نظام الأرض أصبح يفتقر إلى خط أساس مستقر. ويتطلب تحقيق الأهداف توجيه الإنجاز نحو المستقبل، من خلال إلقاء نظرة صادقة على العالم والأهداف في عام ٢٠٣٠ أو ما بعده للنظر فيما إذا كانت الاستثمارات تتسق مع متطلبات العالم في المستقبل. فعلى سبيل المثال، يتعين أن يكون الاستثمار في الزراعة جنوب الصحراء الكبرى متسقًا مع تغير المناخ وهجرة أنظمة إيكولوجية بأكملها. وإذا لم يكن الأمر كذلك، ينبغي إعادة تقييم سياق الاستثمار في الأهداف ومراعاة التغييرات غير الخطية المتأصلة في الأنثروبوسين بشكل أفضل.

٩ – واستطرد قائلا إن العالم الذي يمكن للناس أن يزدهروا اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا وروحيًا فيه في ظل نظام مزدهر للأرض هو ليس عالم اليوم، أما عالم المستقبل فتوجهه أنظمة لا تعكس إلا مصالح قلة قوية. وسيتطلب تقويم مسار العالم نحو تحقيق الأهداف بطريقة دائمة ومجدية إعادة توزيع السلطة والنفوذ بما يتمشى مع مفاهيم العدالة البيئية والإنصاف. وهذا يعني تسخير النظام المالي الحالي للعمل من أجل الاستدامة، بسبل من بينها دمج معايير الاستدامة في قرارات الاستثمار، واتفاقات القروض، وقواعد الإدراج في سوق الأوراق المالية. وهذا يعني أيضًا تبني وجهات نظر ومعارف المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية بشأن التفاعل مع الأرض، خاصة وأن الأنثروبوسين يقابل فقدان مئات الثقافات المحلية وثقافات الشعوب الأصلية لمكانتها بصورة دائمة. وينبغي أن تسعى نماذج التنمية الشاملة للجميع إلى تحقيق مسارات إنمائية مرغوبة لا تقتصر على مجرد تكرار ما تم القيام به من قبل، ووضع نماذج اقتصادية جديدة لتعزيز تلك الأنشطة. وهناك حاجة إلى النظر في الأسئلة الأساسية: ما هي النماذج التي يجري تعزيزها من خلال أنواع التمويل الإنمائي والإجراءات الجارية؛ ومن الذي يُعرِّف الاستدامة؛ ومن الذي يقرر ماهية التنمية ونوع التمويل المستخدم لتحقيقها؛ ومن الذي يقرر من هي الجهات التي تتخذ تلك القرارات.

١٠ - وتابع كلامه قائلا إن التنمية المستدامة يجب أن تكون ممكنة. ويجب على المجتمع العالمي تحديد طريق للمضي قدما ينطوي على النظر بشكل جذري في الأنظمة العالمية التي أخفقت في الوفاء بالوعود السابقة. وينبغي التشكيك في الافتراضات التي وجهت عملية صنع القرار في مجال الاقتصاد الكلي خلال القرن الماضي وربما قلبها. ويمكن تكييف الأفكار حسب الاحتياجات المحددة، من قبيل مفاهيم الاقتصاد الإصلاحي واقتصاد التدوير، والحلول المستمدة من الطبيعة التي تعمل مع النظم الإيكولوجية وكوكب الأرض. وفي حين أن هناك ما يبرر التشكيك في الأفكار الجديدة، فإن نماذج التنمية التي أدت إلى تسارع التغير المناخي، وتلوث المدن والمجاري المائية، وبروز أوجه عدم المساواة العميقة، تستحق التشكيك فيها أيضًا. وقال إن ما يسمى بالنموذج الغربي للتنمية، الذي تقوده الرأسمالية، هو عبارة عن شعارات جوفاء لملايين الناس الذين يعيشون في فقر في الغرب، وبلايين الناس الذين يعيشون في فقر في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن تشجع اللجنة على استكشاف آفاق اقتصادية جديدة لانتشال المجتمعات من الفقر دون إضعاف أنظمة الأرض التي تعتمد عليها البشرية.

١١ - ودعا اللجنة، بصفتها تضم صانعي تغيير وقادة، إلى التحرك بجرأة والتصرف بشجاعة من خلال تبني نظرة عالمية تستند إلى الأنثروبوسين واستهداف تحقيق الأهداف في المستقبل؛ وتبني نماذج اقتصادية جديدة للتمويل والعمل من أجل الأهداف؛ ودعوة أصحاب وجهات النظر المختلفة إلى طاولة المفاوضات، بما في ذلك الممثلون لأصوات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

١٢ - **السيدة بيغارد** (المديرة التنفيذية لمشروع نيو أورليانز للمساءلة المجتمعية وعضوة في الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع): قالت إن عائلتها عاشت في نيو أورليانز لخمسة أجيال على الأقل، وكانت طرفا من الأطراف التي ساهمت ببذل عرقها في بناء مجتمع وثقافة نيو أورليانز. وتعني ''المساهمة ببذل العرق'' أن الأشخاص الذين شيدوا البنية التحتية لنيو أورليانز وثقافتها لم يتمتعوا بثمار عملهم ولم تتح لهم الفرصة للمشاركة في الثروة التي ولّدها ذلك العمل.

١٣ - وأعربت عن شكرها لجميع من جعلوا نيو أورليانز في تفكيرهم وصلواتهم وساعدوها بالموارد في أعقاب إعصار كاترينا، ولاحظت أن الإعصار قد كشف عن مدى الفقر المدقع وعدم المساواة في المدينة؛ فأكثر من نصف سكان نيو أورليانز لا يستطيعون تحمل تكلفة الاحتياجات الأساسية. وقد أتاحت عمليات إعادة الإعمار بعد الإعصار فرصة لبناء مدينة منصفة تعتني بالأكثر ضعفا، ومع ذلك، عندما تعلق الأمر باتخاذ القرارات، لم يكن سكان نيو أورليانز من السود والشعوب الأصلية على الطاولة. ونتيجة لذلك، لم يتمكن ١٠٠ ٠٠٠ شخص من العودة إلى نيو أورليانز. وقد اتُّخذت قرارات من دونهم، من قبيل الخصخصة الكاملة للنظام التعليمي، وعدم إعادة بناء مستشفى خيري كبير، والاقتصار على استبدال ثلث مساكن الإسكان الميسور التكلفة التي كانت موجودة مسبقًا. وكانت العنصرية والطبقية الهيكليتان جزءًا من عملية إعادة التصميم.

١٤ - وأضافت قائلة إن إعادة توزيع الثروة تتمحور حول حلم تمكن الفرد من رعاية أسرته وتحقيق مستويات المعيشة الأساسية. غير أن الاقتصاد يستغل الناس من خلال ثقافة الرأسمالية الجشعة والقائمة على الديون ذات المخاطر العالية. وخلال إعادة إعمار المدينة، احتلت نيو أورليانز المرتبة الأولى في إيجاد فرص عمل جديدة، في حين كان معدل البطالة بين الذكور السود ٥٢ في المائة. وهذا النموذج الاقتصادي ليس مستدامًا للمجتمعات المحلية أو المجتمعات أو الكوكب.

١٥ - ومضت تقول إنه ينبغي إشراك الجميع في عمليات إعادة البناء وينبغي أن يكون لهم صوت حقيقي في عملية صنع القرار. وينبغي إعادة دراسة التاريخ للمساعدة في تجنب العنصرية الهيكلية وعدم المساواة التي أدت إلى الوضع الحالي. وما لم يجر ذلك، سيخسر العالم ما هو هام للغاية - الثقافة والموسيقى والضحك، وهي الأمور التي تغذي الروح وتعطي الحياة معنى. ولدى إنشاء مجتمع عالمي، ينبغي أن تكون الأشياء التي تجعل الحياة تستحق العيش في مركز القرارات وصنع السياسات، وينبغي سماع أصوات الفئات الأكثر تضررا والأكثر ضعفا.

١٦ - **السيد سيماس** (مزارع وعضو الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع): قال إن الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع هي حركة عالمية يتشارك فيها الأشخاص الفقراء في بناء عالم يمكن للجميع أن يعيشوا فيه بكرامة. وقال إنه، باعتباره عضوا في هذه الحركة، عاش هو وأسرته في قرية صغيرة تسمى ميرانتو، في ولاية ميناس جيرايس البرازيلية، للتعرف على الفقر الريفي وصلاته بالعالم الحضري، ودعم جهود السكان المحليين لإيجاد حلول لذلك. ويفتقر سكان تلك القرية إلى الوسائل اللازمة للحفاظ على طريقة حياتهم التقليدية وهويتهم كمزارعين، في حين يواجهون عقبات أمام المشاركة في الحياة العصرية، بما في ذلك ضعف فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعدالة وانعدام الأمن الغذائي ونقص الفرص.

ومع ذلك، وجد سكان تلك القرية حلولهم الخاصة لتلك التحديات. ففي أحد الأيام، أعطى أحد الجيران إلى أسرته كيسا من الطماطم. وعندما قابلوا ذلك بالمثل أصبحوا أصدقاء مع الجار ووجدوا أنه كلما أعطوا أكثر، أخذوا أكثر. وهذا هو معنى الحياة – طريقة جماعية للحياة يبقى بمقتضاها الجميع على قيد الحياة من خلال المساهمة في ثروة المجتمع المحلي.

١٧ – وأضاف قائلا إن هذا التقاسم، في مجتمع يُعلّم فيه الناس تقليديًا أن يدخروا ويحافظوا على الأشياء لأنفسهم، هو طريقة مبتكرة لإعادة تعريف الثروة وبناء اقتصاد مشترك قائم على علاقات صحية وعلى المعاملة بالمثل. ويمكن تطبيق نفس المبادئ على الكوكب – إذا عومل برفق، فهو لن يفشل أبدًا في تلبية الاحتياجات الإنسانية. وفي كثير جدا من الأحيان، لا تأخذ السياسات ومشاريع التنمية وبرامج مكافحة الفقر في الاعتبار الإمدادات المحلية القائمة. وقد تؤدي إلى إضعاف الروابط المجتمعية، وتفكيك شبكات التضامن واستنفاد الموارد الطبيعية، مما يترك المزيد من الناس عرضة للخطر على المدى الطويل. ويحتاج الناس والمجتمعات إلى الدعم من أجل بناء حياة أفضل بطريقتهم الخاصة، الأمر الذي يتطلب فهمًا لا يمكن اكتسابه إلا من خلال مشاركة حياة المجتمع والجمع بين الناس للتواصل وتجاوز الصور النمطية. ولا يزال العديد من الأسئلة مطروحا، من قبيل كيفية بناء التضامن بين الريف والمدن، وكيفية توسيع العلاقات الاقتصادية القائمة على الثقة والوفرة، وتدعو الحركة الدولية لإغاثة الملهوف – العالم الرابع الجميع للعمل معا لإيجاد الأجوبة. ويمكن للجميع أن يقدموا أثمن ما لديهم – وقتهم وأنفسهم. والتحدي الأكبر هو إزالة الحواجز التي تمنع الناس من تقديم أفضل ما لديهم للعالم.

**المناقشة العامة**

١٨ – **السيد أبو شاويش** (المراقب عن دولة فلسطين): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأعرب عن الترحيب بعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. واستدرك قائلا إن التقدم لا يزال متعثراً فيما يتعلق ببعض الأهداف الأساسية في حين لم يتبق سوى عقد واحد من الزمن لترجمة الرؤية المشتركة إلى أفعال. وأردف قائلا إن أعمال الدورة الحالية تكتسي أهمية بالغة من أجل القضاء على الفقر والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة على نحو متوازن ومنسق ومتكامل، مع التأكيد على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ولكي يظل المجتمع الدولي على وفائه بالتزاماته، يجب عليه تعزيز وسائل التنفيذ، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، بما في ذلك في مجالات العمل السبعة الواردة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

١٩ – وأعرب عن ترحيب المجموعة بإجراء أول حوار رفيع المستوى بشأن تمويل التنمية منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا. ودعا منظومة الأمم المتحدة إلى القيام، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، بوضع مقاييس شفافة للتقدم المحرز بشأن تحقيق التنمية المستدامة تتجاوز نصيب الفرد من الدخل، بالاستناد إلى المبادرات القائمة، وسلم بالطابع المتعدد الأبعاد للفقر، والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للناتج المحلي، والثغرات الهيكلية على جميع المستويات.

٢٠ – وأردف قائلا إنه يجب تلبية الاحتياجات المختلفة للبلدان النامية والتصدي للتحديات التي تواجهها، لا سيما فيما يتعلق بالبلدان التي تواجه أوضاعًا خاصة، إلى جانب التحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تعيش في حالات النزاع وما بعد النزاع، والبلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي، لئلا يترك أحد خلف الركب وكيما تتحقق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. ويجب أن تمارس الشعوب والأمم حقها في السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية لصالح التنمية والرفاهية على الصعيد الوطني؛ وينبغي أن تمتنع الدول عن إصدار أو تطبيق تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، لا سيما في البلدان النامية. وأضاف أن المجموعة تؤكد مجددا ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي.

٢١ – واسترسل قائلا إن التجارة الدولية هي القاطرة التي تحرك النمو الاقتصادي الشامل للجميع وتدفع جهود القضاء على الفقر، وهي مصدر لتمويل التنمية وتحقيق التنمية المستدامة. وأكد مجددا أهمية قيام نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد محدّدة ويكون منفتحا وشفافا ويمكن التنبؤ به ويتسم بالشمول وعدم التمييز والإنصاف في إطار منظمة التجارة العالمية. وأضاف أن اللجنة ينبغي أن تصدر بيانا خلال دورتها الحالية بشأن أهمية الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودور القطاع الخاص في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

٢٢ – ومضى يقول إن تغير المناخ يمثل أحد أكبر التحديات في الوقت الحاضر وهو يثقل كاهل البلدان النامية بشكل غير متناسب، لا سيما أشدها فقراً وضعفا. وقال إن المجموعة تعرب عن ترحيبها من

ثم بقمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩ والمبادرة المعلنة لتسريع وتيرة تحقيق أهداف اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ودعا إلى المزيد من الإجراءات والدعم للتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها ومن الخسائر والأضرار الناجمة عنه، مع مراعاة الاحتياجات المعينة والظروف الخاصة للبلدان النامية، لا سيما البلدان المتضررة بصفة خاصة من التأثيرات السلبية لتغير المناخ. وأشار إلى وجوب اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة تدهور الموائل الطبيعية ومنع انقراض الأنواع المهددة. وحث المجتمع الدولي على تعزيز الجهود الرامية إلى وقف فقدان التنوع البيولوجي وحماية النظام الإيكولوجي، واعتماد إطار طموح وفعال للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠.

٢٣ - وأضاف أن المساعدة الإنمائية الرسمية مهمة لدعم احتياجات التنمية المستدامة في البلدان النامية وهي ستظل القناة الرئيسية للدعم الدولي. وقال إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلا عنه، وسيظل هذا الأخير القناة الرئيسية للتعاون الإنمائي الدولي. أما التعاون فيما بين بلدان الجنوب فيجب أن يحدد من قبل بلدان الجنوب وأن يسترشد بمبادئ احترام السيادة الوطنية، والمسؤولية الوطنية، والاستقلال، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمنفعة المتبادلة. وأعرب عن ترحيب المجموعة بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب ووثيقته الختامية، وتطلعها إلى تنفيذ الوثيقة.

٢٤ - **السيد كاباييرو غيناري** (باراغواي): تكلم باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، وقال إن اللجنة تتولى ولاية متجددة وطموحة ترد في الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المنعقد تحت رعاية الجمعية العامة وتستهل فترة ١٠ سنوات حاسمة يتعين خلالها تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وأضاف أن العمل بدأ بالالتزام بعكس مسار الاتجاهات الأخيرة، مما يدل على أن الجهود المبذولة حتى الآن لم تكن كافية، سواء من حيث الإجراءات أو التمويل.

٢٥ - وأردف قائلا إن عدد سكان بلدان المجموعة مجتمعين يبلغ أكثر من ٥٠٠ مليون شخص، يوجد كثير منهم في أقل البلدان نمواً. وأضاف أن معالجة عواقب الاتجاهات الكبرى المحددة والتحديات المعينة التي تعترض سبيل البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ولا سيما البلدان النامية غير الساحلية، يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال اللجنة. وكما ذكر في المناقشات العامة السابقة، يحتاج المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات وإلى تعزيز تعددية الأطراف. وينبغي أن يحفز الزخم المتولد عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى والذكرى الخامسة والسبعون المقبلة للأمم المتحدة على القيام باستجابة لنداء العمل هذا. وفي هذا الصدد، رحب باستعراض المناقشات والتوصيات المنبثقة عن الدورة السابقة والمتعلقة بتنشيط اللجنة، والتي ستكون بمثابة أساس مثير للاهتمام لمواصلة النظر، وقال إنه يتطلع إلى تأكيد الجدول الزمني والفريق العامل الجديدين فيما يتعلق بالمناقشات ذات الصلة بالتنشيط.

٢٦ - ومضى يقول إن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ يظل مسألة ذات أولوية للمجموعة. ولتحقيق هذه الغاية، قال إن حكومة بلده أدارت مفاوضات بشأن الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا، الذي سيجرى في ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وقد دعيت جميع الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة، إلى المشاركة. وقال إن المجموعة تشدد أيضا على أهمية المشاركة النشطة من جانب منظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات صاحبة المصلحة في استعراض منتصف المدة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، مما يتيح فرصة مثالية لتجديد الالتزام بتنشيط العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالنظر إلى أن العقد القادم سيكون عقدا حاسما في التغلب على العقبات وتحقيق التنمية في البلدان النامية غير الساحلية.

٢٧ - **السيد ليغويا** (ملاوي): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نمواً، وقال إنه على الرغم من حدوث انتعاش في التجارة والنمو الاقتصادي في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، فقد أدى التقلب الاقتصادي إلى حدوث ركود في نهاية عام ٢٠١٨ ومطلع عام ٢٠١٩. وتؤدي تحديات من قبيل تغير المناخ والكوارث الطبيعية والنكوص في التقدم المالي واتساع الفجوة الرقمية إلى الاستمرار في تفاقم التحديات الهيكلية التي تواجهها البلدان الـ ٤٧ الأكثر ضعفا. وتهدد النزعة الانفرادية تعددية الأطراف وتعرقل التعاون والشراكات التي يلزم إقامتها حتى تتغلب أقل البلدان نمواً على تحدياتها الاقتصادية وتنفذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي السنة الأخيرة من تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول)، لا تزال هناك فجوات في التحول الهيكلي والتجارة والتمويل وتغير المناخ، بالرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات. وقال إن المجموعة تتطلع إلى استمرار العمل والتعاون مع أعضاء الأمم المتحدة في إطار التحضير

لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، مع التركيز على مجالات التقصير في الأداء والقضايا المستجدة.

٢٨ - وأردف قائلا إن أقل البلدان نموا شهدت زيادة متوسطة في ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨، بالرغم من أن تقييما طويل الأجل للأداء الاقتصادي يكشف عن تباين النمو، وزيادة عدد البلدان التي تعاني من الضعف الهيكلي والتقلبات الاقتصادية، وعن توقع بعدم بلوغ هدف النمو السنوي المحدد في برنامج عمل اسطنبول وقدره ٧ في المائة. ويعزى ذلك النقص إلى ارتفاع مستويات الديون، وتأثيرات تغير المناخ وزيادة انعدام اليقين على الصعيد العالمي، بما في ذلك انعدام اليقين الناتج عن التوترات التجارية. وزادت أرصدة الديون الخارجية للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بمقدار يزيد عن الضعف في الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٨. وبالرغم من انخفاض متوسط خدمة الدين كنسبة من السلع والخدمات والدخل الأولي خلال الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧، شهد ١٥ بلدا زيادات في خدمة الدين؛ ويُعتبر ١٢ من أقل البلدان نمواً معرضة بشدة لخطر التعرض لضائقة الديون، وتعاني ٥ بلدان بالفعل من ضائقة ديون.

٢٩ - وتابع كلامه قائلا إن ثمة جهودا تُبذل لتحسين تعبئة الموارد المحلية وزيادة معدلات الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي، بيد أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين أقل البلدان نموا والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتقدمة النمو. وكرر تأكيد المجموعة على الدعوة إلى التعاون الدولي من خلال بناء القدرات ومضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية لتعبئة الإيرادات المحلية بحلول عام ٢٠٢٠، وتلاحظ المجموعة أن تقرير الأمين العام عن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية يشير إلى أن ما حشد من رأس مال خاص في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية في أقل البلدان نمواً يقل عما حشد منه في البلدان النامية الأخرى. وازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالقيمة الحقيقية وازدادت معها تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ٥ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، بيد أن المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية انخفضت بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٨ وظلت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية دون الهدف الذي حددته الأمم المتحدة. وأضاف أن تحقيق زيادة في التمويل المختلط لصالح أقل البلدان نموا يمكن أن يُحدث زيادة في إجمالي التمويل المقدم لأغراض أهداف التنمية المستدامة، بيد أن تلك الزيادة يتعين أن تواءم مع الأولويات الوطنية وألا تحد من حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأغراض أخرى. ويلزم إزالة الغموض عن مخاطر الاستثمار في أقل البلدان نموا حتى يصبح التمويل المختلط مصدرا لتمويل التنمية. وازداد تصدير البضائع من أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٧، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار الوقود والمعادن، لكنه يظل أقل بكثير من هدف الـ ٢ في المائة من الصادرات العالمية الذي دعا إليه برنامج عمل اسطنبول.

٣٠ - وفي ضوء تلك التحديات، قال إن المجموعة تدعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى الالتزام بالتصدي لتهميش أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية وتحسين مشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ والتنفيذ الكامل للأحكام المحددة المتعلقة بأقل البلدان نمواً. وينبغي أن تجري أمانة منظمة التجارة العالمية دراسة شاملة بشأن عدم إحراز تقدم نحو تحقيق غاية زيادة صادرات البلدان النامية في إطار أهداف التنمية المستدامة وأن تقدم توصيات محددة بشأن سبل المضي قدماً.

٣١ - واسترسل قائلا إن ثمة قضايا أخرى مثيرة للقلق تشمل الفجوة الرقمية وتغير المناخ وازدياد الجوع في العالم. وأضاف أن البلدان ليست على المسار الصحيح المؤدي إلى تحقيق الهدف (ج) في إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ المتمثل في الحد من الخسائر الاقتصادية المباشرة للكوارث، في حين تشير الأدلة منذ عام ٢٠١٨ إلى تزايد الجوع للعام الثالث على التوالي بمعدلات تتفاقم في جميع مناطق أفريقيا تقريبا وفي أمريكا الجنوبية.

٣٢ - **السيد سريفيهوك** (تايلند): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وقال لئن كانت الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت الأسبوع الماضي أظهرت إحراز تقدم نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، فقد أكدت أيضا التحديات التي تحتاج إلى إيلاء الاهتمام واتخاذ إجراءات عاجلة. وقد شهد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة إعادة تأكيد الالتزامات وينبغي للجنة أن تواصل عملها انطلاقا من هذا الزخم.

٣٣ - وأردف قائلاً إن أولويات الرابطة تتضمن ما يلي: أولاً، تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تسريع وتيرة إنجازها وإضفاء الطابع المحلي عليها والتعاون بشأنها. وقد أعطت الرابطة الأولوية للتنمية المستدامة تحت شعار ”النهوض بالشراكات من أجل الاستدامة“، الذي يسعى إلى إنشاء جماعة رابطة تركز على الناس ولا تترك أحدا خلف الركب. وفي هذا الصدد، عززت أوجه التكامل

بين رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ وخطة عام ٢٠٣٠ في المجالات الخمسة الرئيسية المتمثلة في القضاء على الفقر، وتحسين البنية التحتية والاتصال، وتشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وبناء القدرة على الصمود. ومن شأن وضع خريطة طريق وإنشاء مركز للدراسات والحوار بشأن التنمية المستدامة أن يساعدا أيضا على المضي قدما في العمل بشأن هذه المبادرة.

٣٤ - وثانيا، تعطي الرابطة الأولوية للتصدي لتغير المناخ وبناء القدرة على الصمود، وهو ما يجري تحقيقه عن طريق تعزيز التعاون من أجل التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ. ويتضمن التعهد الذي قطع في قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩ بإقامة مجتمع مستدام وقادر على الصمود في مواجهة تغير المناخ تحسين كفاءة الطاقة وزيادة تنويع مصادر الطاقة المتجددة وتقليل استهلاك وقود النقل البري. وأضاف أن قدرة الرابطة على مواجهة الكوارث الطبيعية تعززت باتباع نهج توحيد أداء رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مواجهة الكوارث وإنشاء مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع للرابطة. وافتُتح مستودع ساتلي في تايلند، ليضاف إلى المرفقين الموجودين في ماليزيا والفلبين.

٣٥ - وثالثا، فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي المستدام، قال إن الرابطة تلتزم بتعزيز تكامل الجماعة الاقتصادية التابعة للرابطة من خلال تيسير التجارة والبنية التحتية المستدامة مع التركيز على النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع وتعظيم فرص الاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة. وقد عززت فرص النمو الأخضر وتنمية رأس المال البشري من خلال إقامة المشاريع وتوفير فرص التعاون التي تستفيد منها النساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة.

٣٦ - ورابعا، يمثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مسألتين ذواتي أولوية. ويُرَحب في هذا الصدد بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشجع جميع الجهات صاحبة المصلحة على زيادة مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأضاف أن منتدى بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا للمديرين العامين من أجل التعاون الإنمائي عُقد في بانكوك في آب/أغسطس ٢٠١٩ من أجل التركيز على تنفيذ الوثيقة الختامية على الصعيد الإقليمي. وتضمنت التوصيات التي أُبرزت الحاجة إلى التوفيق بشكل أفضل بين الاحتياجات والاستراتيجية والشركاء، وضمان قدر أكبر من التآزر في خطط التعاون الإنمائي ومجالات التعاون ذات الأولوية وتعبئة الموارد.

٣٧ - وخامسا، تدعم الرابطة العملية الجارية لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتتطلع إلى الإسهام في هذه المناقشة، لا سيما بشأن الهيكل الإقليمي والمكاتب متعددة البلدان. وأردف قائلا إن الفوائد المتحققة من اللجان الاقتصادية الإقليمية واضحة وتحرص الرابطة على زيادة تعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة.

٣٨ - وتكلم بصفته الوطنية، فأشار إلى أن المبادئ الأساسية التي تتمسك بها تايلند في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة هي الشمولية ومراعاة السياق المحلي وتشجيع اتباع نهج محلي في التنمية. وأضاف أن فلسفة ''اقتصاد الاكتفاء'' عممت على الأصدقاء والبلدان الشريكة وأن حكومة بلده على استعداد لتوسيع نطاق هذا التعاون مع الشركاء المهتمين.

٣٩ - **السيد بينيارانداا** (الفلبين): تكلم بالنيابة عن المجموعة المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان المتوسطة الدخل، وقال إن البلدان المتوسطة الدخل تمثل ٧٠ في المائة من سكان العالم و ٧٣ في المائة من فقراء العالم. بيد أن هذه الفئة تفرط في تبسيط أوجه التعقيد التي تتسم بها تلك البلدان والتحديات العديدة التي تواجهها، مما يتطلب مشاركة محددة من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على وجه الخصوص. وأعرب عن ترحيب المجموعة بتقرير الأمين العام عن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل (A/74/269)، ولا سيما التوصية الموجهة للدول الأعضاء لكي تنظر في إدماج تدابير مكافحة الفقر المتعددة الأبعاد وغيرها من الظروف الخاصة بكل بلد من أجل زيادة الفعالية في تقييم وتبيُّن الاحتياجات الإنمائية المحددة والتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. ويكتسي الحصول على التكنولوجيات الحديثة أهمية حاسمة لحفز الإنتاجية، وتنويع قاعدة الإنتاج والتصدير، وتحقيق نمو اقتصادي أسرع، والحد من الفقر بهدف تعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية. ويعيد الإعلان الوزاري الرابع الذي اعتمدته المجموعة تأكيد مبادئها ورؤيتها، وهو يعترف بالجهود التي تبذلها المجموعة لخدمة مصالح البلدان المتوسطة الدخل ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة.

٤٠ - وأضاف قائلا إن المجموعة تود تسليط الضوء على ثلاث مسائل. فأولا، ينبغي أن تبلور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية استراتيجية شاملة طويلة الأجل تشمل منظومة الأمم المتحدة بأكملها بهدف تيسير التنمية المستدامة عن طريق تقديم الدعم المنسّق إلى

البلدان المتوسطة الدخل. وثانيا، يلزم زيادة حصة البلدان المتوسطة الدخل من التمويل الإنمائي والتمويل المتعلق بالمناخ وتيسير حصولها عليهما. وثالثا، يتسم التوجه صوب اعتماد معايير متعددة الأبعاد تتجاوز نصيب الفرد من الدخل بأهميته الأساسية لفهم التحديات والإمكانات المحددة لكل دولة نامية، وهو السبيل الوحيد لكفالة ألا يترك أحد خلف الركب.

٤١ - **السيد راتراي** (جامايكا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، وقال إن مداولات اللجنة تجري في ظل اقتراب المواعيد النهائية للالتزامات المتفق عليها دوليا، وعدم كفاية الاستجابة الدولية لحالة الطوارئ المناخية العالمية، واختلالات الاقتصاد الكلي الكبرى. والتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية مهددة بسبب أعباء الديون المرتفعة، والقيود المفروضة على الحصول على التمويل بشروط ميسرة، وقابلية التأثر بالصدمات البيئية والاقتصادية، ونقص الموارد اللازمة لمواجهة تلك الصعوبات وغيرها.

٤٢ - وأردف قائلا إن الجماعة الكاريبية ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ وهي بصدد مضاعفة جهودها في مجالات تشمل مكافحة الفقر والتعليم والرعاية الصحية من أجل بلوغ تلك الغاية. وللتغلب على التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ستكتسي قدرة البلدان النامية على تأمين وسائل التنفيذ وتفعيل الخطط الوطنية للتنمية المستدامة أهمية بالغة، وستتطلب إقامة شراكات داخل المجتمع الدولي، بطرق منها التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والحكومات دون الوطنية والهيئات الإدارية المحلية. وبالنظر إلى التكامل بين أهداف التنمية المستدامة وإجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز بصورة منهجية مسار ساموا لتكفل معالجة المخاطر والتحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو واف.

٤٣ - ومضى يقول إن قدرة دول الجماعة الكاريبية على المشاركة في النظام المالي العالمي مهددة، ولا سيما بسبب سياسات تخفيف المخاطر التي تتبعها المصارف المراسلة، وإدراج الاتحاد الأوروبي بعض أعضاء الجماعة الكاريبية في القائمة السوداء وتبعات الالتحاق بكوكبة الدول المتوسطة الدخل الذي يحول دون حصولها على الموارد المتعددة الأطراف الميسرة الشروط. وتوسع هذه التحديات الثغرات التمويلية الأساسية ويتعين معالجتها من أجل حشد الموارد الكافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتجنب تقويض ما أُحرز من تقدم بالفعل. فنظام التصنيف الذي تستخدمه المؤسسات المالية الدولية قد عفا عليه الزمن وهو يعتمد اعتمادا مفرطا على نصيب الفرد من الدخل كمقياس للتنمية. وقد دعت الجماعة الكاريبية إلى اتباع نهج متعدد الأبعاد في تقييم مستويات الفقر والتنمية يأخذ في الاعتبار الثغرات الهيكلية وأوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لاستخدام مؤشر للضعف، مع مراعاة الأولويات والظروف الوطنية. فالخروج من فئة أقل البلدان نموا أجبر البلدان على الاقتراض بأسعار تجارية، مما أدى إلى تفاقم أعباء الديون ومن ثم تقليص الحيز المالي والسياساتي في نهاية المطاف. ولا تزال دول الجماعة الكاريبية تحتاج إلى الحصول على التمويل المتعدد الأطراف بشروط ميسرة وإلى المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل الاستثمار العام الحيوي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساهمات المحددة وطنيا.

٤٤ - وأضاف قائلا إن آثار تغير المناخ تقدم مثلا آخر على ظروف تهدد بزعزعة استقرار الجماعة الكاريبية لا دخل لهذه البلدان فيها. وعلى الرغم من إحراز تقدم ملموس في المنطقة فيما يتعلق بالمساهمات المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس، فإن عدم اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات جماعية يشكل مصدرا للقلق. وأبرز التقرير الخاص للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ عن الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية خطورة الحالة وطابعها الملح، فيما يُظهر الدمار الذي أصاب جزر أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وجزر البهاما في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩ الخطر الذي تشكله الظواهر المتعلقة بالمناخ على التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن القيود المفروضة على حشد التمويل للأنشطة المتعلقة بالمناخ تعوق العمل المناخي في الجماعة الكاريبية، فإن الحد من مستوى التعرض لمخاطر الكوارث يعتمد أيضًا على قدرة أعضاء هذه الجماعة على الاستفادة على نحو أفضل من البناء المتوقع للقدرة على الصمود ومن صكوك الديون التي تخصصها الدولة لحالات الطوارئ من أجل تحسين إدارة الديون العامة. وناشد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف توسيع نطاق تعهداتها ذات الصلة بتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، بسبل منها الاستثمارات المباشرة والممولة بصورة مشتركة في مشاريع تُنفذ في البلدان النامية. واختتم بالقول إن الجماعة الكاريبية تتطلع إلى الوفاء بما أُعلن عنه من تعهدات ومبادرات في مؤتمر قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩، ولا سيما فيما يتعلق بالتكيف وبناء القدرة على الصمود.

٤٥ - **السيدة يونغ** (بليز): تكلمت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وقالت إن ثمة حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات حاسمة وطموحة

لبلوغ أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاق باريس. وأضافت أن اللجنة ستؤدي دورا حاسما في تهيئة توليفة الإشارات السياسية والتوجيه السياسي والإجراءات المؤسسية على جميع المستويات، التي من شأنها أن تحدد وتيرة استجابة الأمم المتحدة لتلك المهمة العاجلة. ويقدم مسار ساموا للتحالف خطة عامة للتنمية المستدامة، في حين يحدد الإعلان السياسي الذي اعتُمد في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المجالات الرئيسية للتعجيل باتخاذ إجراءات بشأن التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ثم إن الاستفادة من التقدم المحرز في مسار ساموا يمكن أن تساعد على تحقيق تقدم فيما يتعلق بالصكوك المترابطة المتمثلة في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وإطار عمل سنداي للحد من مخاطر الكوارث واتفاق باريس.

٤٦ - وأردفت قائلة إن الدول الجزرية الصغيرة النامية، على الرغم مما أحرزته من تقدم، لا تزال تعتمد على موارد طبيعية محدودة، وتعاني من تصدعات اجتماعية مستمرة وكانت قد أصيبت بأضرار لا رجعة فيها بسبب تغير المناخ. فالنمو الاقتصادي بطيء وغير متسق، إذ لا يحقق معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية الهدف المتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة المنصوص عليه في الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة للقيام بما طلبه المجتمع الدولي، أحرزت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية تقدماً أقل من البلدان المنتمية إلى مجموعات ضعيفة أخرى، أو تراجعت فعلا من الناحية الاقتصادية. فالنمو الاقتصادي تضرر من الآثار السلبية للصدمات الخارجية، في حين شملت التحديات التي تواجه التنمية ركود المساعدة الإنمائية الرسمية، ومستويات لا يمكن تحملها من الديون الخارجية التي تفاقمت بسبب الحاجة إلى الاقتراض من أجل التعافي من الكوارث، والقيود الهيكلية وانخفاض معدلات الادخار.

٤٧ - ومضت تقول إن التحالف يسعى إلى إرساء نظام يلبي احتياجاته ولا يحول دون حصوله على الموارد أو يجعله يتحمّل أعباء لم يُنشئها، وذلك تمشيا مع الالتزامات الدولية تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية التي أقرتها الجمعية العامة والتي لا يزال يتعين تنفيذها. ويجب على المجتمع الدولي أن يفكر مليا فيما تواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية من قضايا يعرفها الجميع وأن يتصرف بجدية وبسرعة. وختمت بالقول إن مجالات العمل الرئيسية التي يجب أن تضطلع بها اللجنة هي التالية: فصل دورة الظواهر البالغة الشدة عن الديون المرتفعة المصاحبة لها من أجل الحفاظ على المكاسب الاقتصادية وبناء قدرة الجزر والدول الساحلية الوطيئة على الصمود؛ والدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومتكاملة لوقف فقدان التنوع البيولوجي وإبطاء انبعاثات غازات الدفيئة من خلال الاستثمار في ممرات منخفضة الانبعاث قادرة على التكيف مع المناخ من أجل احترار لا يتجاوز ١,٥ درجة مئوية؛ وإعادة النظر في شروط الحصول على المنح والتمويل الميسر للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وتقليص الفجوات في القدرة على استيعاب البيانات ووضع إطار للرصد والتقييم من أجل دعم اتخاذ القرارات استنادا إلى الأدلة؛ وتحديد المكاتب المتعددة البلدان وتوجيه اللجان الإقليمية صوب تحقيق مكاسب ميدانية أكبر بدعم مستمر من منظومة الأمم المتحدة.

٤٨ - **السيد كابامبوي** (زامبيا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، وقال إن التحديات المعقدة والمترابطة تهدد التقدم الحالي والمستقبلي في تعزيز التنمية والاستقرار ودعا إلى الحل الجماعي للمشاكل من خلال العمليات والمؤسسات المتعددة الأطراف. وقال إن اللجنة يجب أن تستفيد من زخم المناسبات الرفيعة المستوى التي نظمت الأسبوع الماضي.

٤٩ - وأضاف أن التنمية المستدامة هي أولوية من أولويات المجموعة الأفريقية باعتبارها السبيل الوحيد للتصدي للتخلف والتدهور البيئي على السواء. بيد أنه لا بد من تعزيز أدوات التنمية المستدامة وآلياتها، ولا سيما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والتمويل وتعبئة الاستثمارات الخاصة. ومما يبعث على القلق أن المجتمع الدولي ليس على المسار الصحيح للوفاء بالهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة؛ وينبغي للجنة أن تعزز التدابير الرامية إلى مساعدة الدول على القضاء على الفقر. وفيما يتعلق بالبلدان الأفريقية، ينبغي أن تزيد تلك التدابير من القدرة التقنية والمالية وتعبئ الموارد الأجنبية والمحلية. وينبغي أن تدرج اللجنة في أعمالها إجراءات لوقف التدفقات المالية غير المشروعة التي تدمر الموارد المحلية وتبدد ثقة الجمهور، باعتبارها عنصرا حاسما في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٥٠ - ومضى يقول إن التأثير الكبير وغير المتناسب لتغير المناخ على البلدان الأفريقية يمثل مصدر قلق عميق ويهدد قدرتها على السعي لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وذلك على الرغم من أنّ إسهامها في هذه الظاهرة قليل جدا. وتستحق مسائل التصحر وانعدام سبل الحصول على الطاقة وتدهور التربة في أفريقيا إيلاء اهتمام خاص بها، بما في ذلك الدعم المستمر للمبادرات الرامية إلى تحسين القدرة على الصمود في المجال الزراعي وتعزيز سبل الحصول

على الطاقة المستدامة، بهدف تحسين نظم صناعة الأغذية الزراعية الذكية من حيث استهلاك الطاقة، والاستفادة من العلاقة بين إنتاج الطاقة المستدامة، والزراعة وإدارة المياه لتحقيق الأمن الغذائي في القارة الأفريقية. وتتزايد مخاطر الأضرار الشديدة الناجمة عن تغير المناخ لأن المجتمع الدولي أخفق في اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف أسبابها. ولذلك، يجب أن يعكس عمل اللجنة الحاجة الملحة للاستجابة لتغير المناخ ويدعم التدابير الرامية إلى تحويل الأهداف المتعلقة بالمناخ إلى حقيقة واقعة. وينبغي أن تعكس صيغة القرارات المتعلقة بحماية المناخ العالمي والحد من مخاطر الكوارث والتصحر الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية وطموحة بشأن المناخ.

٥١ - وقال في الختام إن هدفي تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر لن يتحققا ما لم يتم الحصول على الموارد المالية المطلوبة. فانعدام التمويل الكافي بشتى أنواعه مسألة تثير قلق المجموعة الأفريقية بشكل خاص، ولا سيما فيما يتعلق بالانخفاض المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية. والعديد من التحديات المطروحة، ولا سيما التدهور البيئي وتغير المناخ، لا يحتمل الانتظار.

٥٢ - **السيد براساد** (فيجي): تكلم باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، وقال إنه يعترف بالجهود الجارية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وجعلها أكثر فعالية واتساقًا وملاءمة للغرض المنشود منها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأعرب عن تأييده للتوصية بإنشاء مكتب متعدد البلدان في شمال المحيط الهادئ. وأضاف أن الحاجة تقتضي إيجاد حلول ابتكارية للتحديات الإنمائية، وقد وفر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة نقطة انطلاق جيدة لتنشيط النهج المتبع في تناول قضايا التنمية المستعصية ولإعادة تقييمه. وتؤدي اللجنة دورا حاسما في خطة الأمم المتحدة للتنمية وفي إيجاد حلول للتحديات الإنمائية، في حين أن تنشيط الجمعية العامة سوف يصلح منظومة الأمم المتحدة ككل. وسيكون قرار الجمعية العامة ٧٣/٣٤١ مفيدًا لتعزيز أوجه التآزر والاتساق من خلال معالجة الثغرات وأوجه التداخل والازدواجية في جداول أعمال الجمعية العامة ولجنتيها الثانية والثالثة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتقدم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ دعمها المتواصل للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة لضمان نجاح عملية التنشيط.

٥٣ - ومضى يقول إن تغير المناخ لا يزال يشكل أكبر تهديد للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. فجميع أهداف التنمية المستدامة المترابطة تتأثر بالأزمة المناخية التي تأخذ بالتعمق والتي تهدد تحقيق هذه الأهداف وتهدد وجود الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ ذاته. وينبغي الاعتراف بالطبيعة الشاملة لأزمة المناخ وذلك لأنّ تأثيرها على الهجرة والأمن الغذائي ومستويات سطح البحر يثير قضيتي السيادة والولاية القضائية اللتين يمكن أن تؤديا إلى مشاكل أمنية عالمية خطيرة. ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تعترف بتلك التهديدات وأن تعجل بالتصدي لها. وبما أن هدف تحقيق مناخ مستقر يتطلب وضع المحيطات السليمة في صميم مفاوضات الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، فإن قرار شيلي استضافة مؤتمر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ”خاص بالمحيطات“ جدير بالثناء. ويتسم الحصول على تمويل كاف وقابل للتنبؤ به للأنشطة المتعلقة بالمناخ بالأهمية للاستثمار في المجتمعات المحلية والمؤسسات والبنى التحتية القادرة على الصمود. ويستلزم الطموح لتحقيق أكثر من ذلك البدء بالوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وتجديد موارد الصندوق الأخضر للمناخ. وينبغي أن تراعي معاييرُ الحصول على المساعدة قابليةَ التعرض لآثار أزمة المناخ والكوارث الطبيعية لضمان عدم تضرر الفئة الأشد ضعفا بسبب الإجراءات.

٥٤ - وأكد من جديد التزام الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ بالطابع العالمي وبخدمة أكثر الفئات ضعفا، وذلك على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٧٣/٢٢٨ بشأن متابعة وتنفيذ مسار ساموا واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي ضوء الإعلان السياسي الصادر عن استعراض منتصف المدة الأول لمسار ساموا، من الضروري توثيق التعاون مع الشركاء المتقدمين في النمو ومع القطاع الخاص لتحقيق مقاصد مسار ساموا وطموحاته تحقيقا كاملا. فتمويل التنمية لا يزال يمثل أولوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيساعد البندان ١٧ و ١٨ من الخطة على معالجة بعض التحديات المالية التي تبدو مستعصية. ومن الضروري إقامة شراكات حقيقية ودائمة وخلاقة تلبي احتياجات المجتمعات المحلية وتعكس الأولويات الوطنية. فمواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ من الناحيتين الجغرافية والاقتصادية تعني أن الحاجة تقتضي تصميم حلول وترسيخها اعترافا بتلك الظروف الفريدة. وتقدم الوثيقة الختامية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الرابع المعني بمتابعة تمويل التنمية مزيدا من التفاصيل بهذا الشأن.

٥٥ - واختتم بالقول إن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ تعرب مجددا عن التزامها بالحفاظ على صحة المحيطات وإنتاجيتها وقدرتها على الصمود. وسينفَّذ عدد من العمليات المتعلقة بالمحيطات في عام ٢٠٢٠، من بينها عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، وإطلاق العقد الدولي لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة. فالمحيطات تظلّ هامة لأعمال اللجنة ولتنمية جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية تنمية مستدامة.

٥٦ - **السيد غونزاتو** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي ألبانيا والجبل الأسود وصربيا ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ إضافة إلى أوكرانيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا وقال إن خطة التنمية المستدامة الطموحة التي ترد في كل من خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس ينبغي أن ترشد السياسات والإجراءات المتبعة في البلدان في جميع مراحل تنميتها، وأن توجّه أيضا عمل اللجنة، إلى جانب السعي إلى الإصلاح الطموح للأمم المتحدة، بما في ذلك منظومتها الإنمائية. ويتعين أن تكون الأمم المتحدة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود منها المتمثل في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشكل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ مسؤولية جماعية ويجب أن تؤدي اللجنة دورًا إيجابيًا في هذا المسعى. وينطوي تحقيق التنمية المستدامة على مواجهة تحديات هائلة، والتحول بشكل أساسي إلى نموذج نمو أكثر شمولا واستدامة، حتى لا يترك أحد خلف الركب. وموضوع الدورة الحالية، وهو المجتمعات الشاملة للجميع القائمة على نماذج اقتصادية جديدة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، مطروح في حينه. ونموذج ”اقتصاد التدوير“ يمكن أن يدعم تلبية الحاجة الملحة إلى الانتقال العادل إلى الاقتصاد الأخضر والشامل للجميع الذي يفصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد ويراعي حدود تحمُّل الكوكب.

٥٧ - وأردف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على إنجاز اللجنة ما هو متوقع منها ويحرص على المضي قدمًا في عملية التنشيط. وأعرب عن ترحيبه باقتراح تشكيل فريق عامل غير رسمي للنظر في أساليب عمل اللجنة وقال إن الاتحاد الأوروبي سوف يشارك في هذا الفريق مشاركة بناءة.

٥٨ - واسترسل قائلا إن كفاءة تصريف الأعمال تكتسي أهمية بالغة نظراً للعدد الكبير من القرارات التي تقدم بصورة تقليدية إلى اللجنة والاتفاق المعلق بشأن إصلاح جدول أعمالها، وسيستمر دعم الجهود المبذولة في هذا الصدد. وأعرب عن ترحيبه بالإعلان المتعلق بتسيير العمل وتنظيمه، لا سيما فيما يتعلق باحترام ساعات العمل والمواعيد النهائية لتقديم القرارات، وضمان اتخاذ قرارات موجزة ومركزة وعملية المنحى واختتام المفاوضات في الوقت المناسب.

٥٩ - وواصل كلامه قائلا إن الاتحاد الأوروبي سيدعم التدابير الرامية إلى تبسيط العمل الرسمي للجنة، وهو من ثم لا يعتزم التكلم خلال المناقشات عن بنود محددة من جدول الأعمال ينبغي أن يعتبر إلغاؤها جزءاً من عملية التنشيط. وسيواصل الاتحاد الأوروبي السعي إلى الحصول على الدعم من أجل كفالة احترام المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وبينما يتمتع كل عضو بالحق في تقديم مشروع قرار كي تنظر فيه الجمعية العامة، ينبغي أن تركز اللجنة على ترشيد عملها والاحتفاظ بالقرارات التي لها صلة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي سيطلب، حيثما ارتُئي ذلك ضرورياً لتحقيق توافق الآراء، إحالة مشاريع القرارات التي يتأخر تقديمها إلى دورة مقبلة.

٦٠ - واستطرد قائلاً إن حقوق الإنسان يتعين أن تظل حجر الزاوية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، التي تتمحور حول البشر والكوكب وتتبع نهجا تحويليا على الصعيد الجنساني وتستند بقوة إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي التأكيد على الروابط بين التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والعمل الإنساني ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام، كما ينبغي اتباع نهج أكثر تكاملاً. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها وهو سيعمل على القضاء على التمييز بين الجنسين وعدم المساواة من خلال العمل المضطلع به داخل اللجنة وخارجها. وسيتطلب النمو المستدام والشامل للجميع إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة والالتزام بتعددية الأطراف وإقامة نظام عالمي يستند إلى القواعد وتحتل الأمم المتحدة فيه موقع الصدارة.

٦١ - وتابع كلامه قائلا إن تغير المناخ يشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وعدم المساواة. وقد بينت قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩ الحاجة إلى اقتصاد أخضر يشمل الجميع ويتيح التحسن المستمر في مستويات المعيشة والرفاه دون استنفاد الموارد الطبيعية، أو تسميم البيئة أو حفز

تغير المناخ. وأثبتت القمة أن تحقيق أهداف اتفاق باريس يتطلب بذل المزيد من جهود التعبئة وأن تلك التعبئة ممكنة أيضا، وأن الجهود يجب أن تنصب بنفس الدرجة على التخفيف من حدة الآثار وعلى التكيف معها، وأن الإسهامات المحددة وطنيا ينبغي أن تزاد على النحو المتفق عليه. وينبغي تعزيز الجهود التي تبذلها اللجنة لحماية التنوع البيولوجي واستعادته، بطرق من بينها السعي إلى القضاء على التلوث، وتحويل النظام الغذائي، واستخدام المزيد من الطاقة النظيفة، وتحسين كفاءة الطاقة.

٦٢ - ومضى يقول إنه أُعرب بوضوح في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية عن أن المجموعة الكاملة من المصادر المالية وغير المالية ستكون ضرورية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والتصدي للتحديات التمويلية المختلفة التي تواجه الشركاء. ويضع الاتحاد الأوروبي سياسته ونموذجه التمويلي المختلط على نحو يلائم مختلف البلدان الشريكة وهو لا يزال يمثل أكبر مقدم للمساعدة الإنمائية الرسمية في العالم، في حين يستخدم أيضا تمويل التنمية للاستفادة من استثمارات القطاع الخاص الرئيسية. وقال إن اللجنة ينبغي أن تضاعف جهودها لتحسين قدرة البلدان على العمل في بيئة مالية معقدة، بطرق من بينها إصلاح عملية تعبئة الإيرادات المحلية، وتعزيز التعاون الضريبي الدولي ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وتحسين إدارة المالية العامة ودعم نهج يركز على مبدأ ”جمع المزيد من الأموال وإنفاقها بشكل أفضل“، واستخدام التكنولوجيا الرقمية لمكافحة الفساد.

٦٣ - **السيد هوك** (نيوزيلندا): تكلم أيضا باسم أستراليا وكندا، وقال إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ مسؤولية جماعية. ورغم ما أحرز من تقدم، لا تزال أوجه التفاوت قائمة بين البلدان وداخلها، ولا سيما عدم المساواة بين الجنسين، ولا تزال هناك أعداد كبيرة جدا من البشر تعاني من الجوع فيما تتسارع وتيرة تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. ويجب أن يظل الاهتمام منصباً على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وليس على إعادة التفاوض بشأن ما اتفق عليه بالفعل.

٦٤ - وأضاف قائلا إن اللجنة ينبغي أن تركز على الأهداف الأربعة الأساسية المتمثلة في تحقيق المساواة بين الجنسين، وعدم ترك أي أحد خلف الركب، ومكافحة آثار تغير المناخ، وتعزيز وسائل التنفيذ. ويجب أن يكون النهوض بالمساواة بين الجنسين والقضاء على الوصم والتمييز من صميم عمل اللجنة. ولن يمكن القضاء على الفقر وتحقيق المساواة ما لم تعامل النساء والفتيات على قدم المساواة مع الرجال والفتيان؛ ويشكل ذلك قضية تتعلق بالحقوق الأساسية، ناهيك عن الخسائر الاقتصادية.

٦٥ - وواصل كلامه قائلاً إن كفالة ألا يترك أحد خلف الركب تتطلب إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نموا، والتحديات الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية - بناء على استعراض منتصف المدة لمسار ساموا - والتحديات الهيكلية التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية المحرومة اقتصاديا. وينبغي تشجيع الإدماج والمشاركة الكاملة، بما في ذلك فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة الممثلين تمثيلا ناقصا في جهود التنمية. وينبغي الاعتراف بالعوائق التي تواجهها الشعوب الأصلية وإزالتها. ويكتسي تحقيق الازدهار وتكافؤ الفرص من خلال توفير فرص العمل اللائقة وإتاحة النمو الشامل للجميع أهمية أساسية للحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

٦٦ - وأردف قائلاً إن تغير المناخ يشكل أكبر تهديد للتنمية المستدامة في كل مكان ويؤثر بشكل غير متناسب على أفقر الناس وأضعفهم، في حين أن الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً هي الأكثر تعرضًا للمخاطر المناخية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يضافر جهوده لمكافحة الخطر الذي يشكله تغير المناخ، وهذا هو سبب التزام كندا وأستراليا ونيوزيلندا بالحفاظ على طموح اتفاق باريس.

٦٧ - ومضى يقول إن هناك حاجة أيضا إلى التعاون الدولي لتعزيز وسائل التنفيذ، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا، من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. ويوجد في العالم رأس مال يكفي لسد الفجوة التمويلية، ولكن يجب التخلص من حالة العزلة وإقامة شراكات جديدة والسعي إلى التعاون مع الحكومات بجميع مستوياتها والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وينبغي السعي إلى وضع برنامج تجاري تدريجي وتعزيز تحرير التجارة لضمان تمتع الجميع بمزايا التجارة الحرة.

٦٨ - واسترسل قائلا إن اللجنة يمكن أن تسهم في تحقيق تلك الأهداف من خلال مواصلة تركيزها والاستمرار في العمل على تحقيق النتائج استنادا إلى توافق الآراء. ولتحقيق هذه الغاية، تواصل كندا وأستراليا ونيوزيلندا الالتزام باتباع أساليب عمل أكثر كفاءة وفعالية. وأشار إلى ضرورة تخصيص وقت لتحليل كل قرار ومناقشته بالتفصيل ضمن ساعات العمل الرسمية. ورحب بالالتزام بتنشيط أعمال الجمعية العامة وإنشاء فريق عامل غير رسمي مفتوح العضوية. ويتعين على

اللجنة سد الفجوات، والحد من أوجه التداخل إلى أقصى درجة وتقليص الازدواجية، بطرق من بينها حذف بنود من جدول الأعمال أو النظر فيها مرة كل سنتين أو في مجموعات.

٦٩ - **السيد دابكيونس** (بيلاروس): قال إن حالة التنمية العالمية لا تزال غير مرضية بعد مرور أربع سنوات على اعتماد خطة عام ٢٠٣٠. وأضاف أن الحالة الاقتصادية العالمية تثير القلق؛ والنمو يتباطأ، والتوترات التجارية تتصاعد، وتدفقات رأس المال تتسم بقدر أقل من الاستقرار، وكل ذلك على خلفية نظام مالي هش وديْن متزايد. وغياب الاستقرار الجيوسياسي هو أيضا مدعاة لقلق بالغ فيما يتعلق بالاقتصاد. وفي هذا السياق، يجب تعزيز عمل اللجنة، بوصفها منصة متعددة الأطراف. وتشكل أهداف التنمية المستدامة مصدرا إرشاديا لتحديد أولويات اللجنة وتعزيز النتائج العملية لجهودها.

٧٠ - وأضاف قائلا إن التجارة الدولية يتعين أن تظل مسألة ذات أولوية بوصفها أداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويلزم اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لوضع حد للممارسة المتمثلة في تطبيق تدابير الإكراه الاقتصادي من جانب واحد. فالتجارة الشامل للجميع والقائمة على المساواة والاحترام المتبادل والشفافية يمكنها وحدها أن تيسر تحقيق الأهداف.

٧١ - وأردف قائلا إن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يقوم بدور تنسيقي مهم في هذا الصدد، تحت رعاية منظومة الأمم المتحدة، في النظر في قضايا التجارة والتنمية والمسائل ذات الصلة، وتسعى الدول بدرجة كبيرة إلى الاستعانة بما يقوم به من عمل تحليلي وتبادل للخبرات. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالاهتمام الذي يوليه الأونكتاد لمشاكل البلدان المتوسطة الدخل.

٧٢ - وتابع كلامه قائلا إن الوعد بعدم ترك أي شخص خلف الركب لا ينبغي أن ينطبق على الأشخاص فرادى وجماعات فحسب، بل يجب أن يشمل الدول ومجموعات الدول أيضاً. بيد أن الأمم المتحدة لا تكفل دائما إدماج جميع فئات الدول. ورغم أن ما تواجهه البلدان المتوسطة الدخل من مشاكل وما تتمتع به من فرص على صعيد التنمية المستدامة لا يخفى على أحد، فهي الفئة الوحيدة التي لا توجد لها وثيقة سياسات بشأن التعاون مع الأمم المتحدة. ودعا إلى وضع استراتيجية للأمم المتحدة بشأن التعاون مع البلدان متوسطة الدخل، من أجل كفالة التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠.

٧٣ - واسترسل قائلا إن اللجنة ينبغي أن تدرس الإمكانات التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة وأن توفر الدعم التقني والخبرات الفنية للدول بصورة أكثر فاعلية للمساعدة في أن يصبح التحول الرقمي عاملا قويًا معجلا بتحقيق الأهداف. وينبغي تناول مسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار موضوع أشمل يتمثل في توفير سبل الحصول على التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة. ويمكن أن يوفر القطاع الخاص الموارد المالية والتكنولوجيا، في حين ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بتوطيد وتوسيع الشراكات المطلوبة لتحقيق الأهداف.

٧٤ - وختم كلامه قائلاً إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يتطلب إقامة شراكات وإشراك المجتمع المدني على جميع المستويات؛ وفي بيلاروس، أصبحت الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف عاملاً داعمًا لجميع الشركاء، بما في ذلك الهيئات التابعة للدولة، والمجتمع المدني وقطاع الأعمال والأوساط الأكاديمية. ونظرا لما للشراكات من أهمية، عُقد في بيلاروس في عام ٢٠١٩ المنتدى الوطني الأول المعني بالتنمية المستدامة وأول منتدى إقليمي بشأن التنمية المستدامة لأوروبا وآسيا الوسطى، ومن المقرر أن يعقد منتدى بشأن تحقيق الأهداف في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية خلال الأشهر الستة المقبلة.

٧٥ - **السيد جاميرو** (سيراليون): قال إن الزخم الذي تولّد خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة ينبغي أن يُترجم إلى نتائج ملموسة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي لآثار تغير المناخ. ولا تزال سيراليون ملتزمة بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل اسطنبول وتسعى إلى الحفاظ على المكاسب التي تحققت فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة، بغية الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. ورحب بالتقدم المحرز من خلال بدء تشغيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً ونُظم تشجيع التجارة والاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً، إلى جانب رفع أسماء بعض البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً.

٧٦ - وأضاف قائلاً إنه في إطار تنمية رأس المال البشري والنظر في مسائل التنويع الاقتصادي والبنى التحتية، جعلت حكومة بلده من الموارد الطبيعية ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي، ودعت إلى إقامة شراكات استراتيجية من أجل الاستثمار في الصناعات الاستخراجية، والزراعة، والصناعة التحويلية، والسياحة والخدمات. وعلى الرغم من أن الإنجازات التي تحققت في قطاع البنى التحتية تسهم في النمو الاقتصادي، ومن ثم في النمو المستدام، يجب أن يضطلع التمويل

العام الدولي بدور مهم في تكملة الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً من أجل تعبئة الموارد العامة المحلية تمشياً مع الهدف ١٧.

٧٧ - وأردف قائلا إن تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية يشكل مصدرا للقلق البالغ لأنها تظل مصدراً رئيسياً للتمويل الدولي المقدم لأقل البلدان نمواً. وحث الشركاء في التنمية على الوفاء بالتزاماتهم المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية المقطوعة لأقل البلدان نمواً، على النحو المحدد في خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وبرنامج عمل اسطنبول. وثمة حاجة أيضا إلى زيادة دعم المعونة من أجل التجارة، وتمويل التنمية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، والتصدي لأوجه الضعف الناتجة عن تغير المناخ من أجل قطع المراحل المتفق عليها.

٧٨ - وواصل كلامه قائلاً إن سيراليون، بصفتها رئيسة مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة، تود التأكيد على أن أقل البلدان نمواً التي تمر بحالات هشة تحتاج إلى تدابير خاصة تتلاءم مع سياقها الخاص. ويتعين على الشركاء في التنمية فهم التحديات الإنمائية الفريدة في السياقات الهشة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقال إن حكومة بلده اعتمدت تدابير للخروج من حالة الهشاشة وإرساء أسس التنمية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل. وقد أبرز تقييم للتمويل الإنمائي خيارات التمويل المحتملة من القطاعين العام والخاص والتعاون الاستراتيجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع تعزيز الشراكات مع الجهات صاحبة المصلحة والنهوض بأداء النظم الإحصائية والقطاع العام في الوقت نفسه.

٧٩ - واسترسل قائلاً إن تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثاني، المقدم في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، أشار إلى التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدفان ٤ و ١٦، لأن التعليم والقضاء مجالان رئيسيان من المجالات التي تركز عليها خطة التنمية الوطنية. وقد أسهمت السياسات الحكومية الرامية إلى تخصيص التمويل لقطاع التعليم وتمويل التعليم الجيد المجاني في تمكين جميع الطلاب من الحصول على خدمات محسنة مجانية وفي رفع معدلات الالتحاق بالمدارس، بما في ذلك التحاق الأطفال ذوي الإعاقة. وفيما يتعلق بالهدف ١٦، استضافت سيراليون المعرض السنوي الثاني للمنتدى المعني بالهدف ١٦ والأهداف المرتبطة به وأول مشاورة تقنية بشأن الهدف ١٦ للدول الأفريقية الناطقة بالإنكليزية في عام ٢٠١٨. وعلى الرغم من التحديات التي تعترض تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تلتزم سيراليون بتوطيد التقدم المعترف به المحرز في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والنمو.

٨٠ - **السيد ستانيسلافوف** (الاتحاد الروسي): قال إن الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت في الآونة الأخيرة بشأن تغير المناخ وتمويل التنمية والرعاية الصحية ومسار ساموا شهدت التخطيط لاتخاذ تدابير إضافية من أجل كفالة تحقيق إنجازات في الميادين الاجتماعي والاقتصادي والمالي والبيئي. وينبغي أن يستمر العمل المشترك بشأن تلك الإنجازات في الأمم المتحدة وفي سائر المنتديات، لا سيما في إطار مجموعة العشرين.

٨١ - وأضاف قائلاً إن عدم اليقين في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك التقلب في الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية والاختلال وعدم المساواة في التنمية بين البلدان والمناطق، في ظل استمرار النزاعات، وتغير المناخ، والهجرة غير القانونية، والتوسع الحضري السريع، يقوض تحقيق النمو العالمي المستقر، ومن ثم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتضاعف الخطوط الفاصلة في الاقتصاد العالمي ويستعاض عن قواعد منظمة التجارة العالمية بقواعد مؤقتة ذات أبعاد ضمنية جيوسياسية: المنافسة غير العادلة، والسياسة الحمائية، والحروب التجارية، والجزاءات الأحادية الجانب. ويؤدي ذلك إلى تجزؤ الاقتصاد العالمي وحرمان الأعمال التجارية من قابلية التنبؤ. ولذلك من الضروري تعزيز أنظمة التجارة المتعددة الأطراف من خلال حماية وتقوية النظام التجاري الشامل والمفتوح والعادل وغير التمييزي في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية. ويرحب الاتحاد الروسي بالمبادرات المدروسة الرامية إلى إجراء إصلاح وتحديث متوازنين لمنظمة التجارة العالمية وهو على استعداد للعمل فيما يتعلق بذلك مع الشركاء، على أساس الشفافية وشمول الجميع.

٨٢ - وأردف قائلا إنه يمكن إحراز تقدم كبير بشأن تمويل التنمية عن طريق تعبئة الموارد المحلية وترشيد استخدامها، لا سيما من خلال اعتماد نظم ضريبية فعالة. وينبغي تطوير التعاون الدولي من أجل مكافحة التهرب من دفع الضرائب وتآكل القاعدة الضريبية من خلال مجموعة من الأدوات تعدها مجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وينبغي أيضا تعزيز النظام القانوني الدولي المتعلق بإعادة الأصول المتأتية من الجرائم؛ وينبغي إنشاء آلية فعالة وشفافة ومتعددة الأطراف باستخدام قدرات الأمم المتحدة ومجموعة العشرين، استنادا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وبالنظر

إلى عدم كفاية التقدم المحرز في المسائل العامة المتعلقة بتمويل التنمية، ثمة ضرورة لبذل مزيد من جهود الإصلاح لتعزيز تمثيل البلدان النامية في الهياكل الإدارية لمؤسسات بريتون وودز. وينبغي أن يظل التركيز منصباً على مصالح واحتياجات أقل البلدان نمواً، وينبغي أيضا مراعاة مصالح البلدان المتوسطة الدخل. ويجب أن تعمل المصارف الإنمائية الدولية الرائدة لمصلحة الدول الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الدول في مرحة الإنعاش بعد انتهاء النزاع، وأن تتبع نهجاً منصفاً وغير تمييزي.

٨٣ - وواصل كلامه قائلاً إن الاتحاد الروسي بصدد زيادة مساهمته في التنمية المستدامة من خلال تنفيذ مشاريع اجتماعية اقتصادية وإنسانية في مناطق مختلفة، بما في ذلك في مجالي التعليم والرعاية الصحية، وهو بصدد توسيع مشاركته في صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. ويجري الاضطلاع بالعمل من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف بما يشمل التخفيف من عبء الدين. وأوضح أن الاتحاد الروسي، علاوة على ذلك، مشارك موثوق ومسؤول في العملية الدولية المتعلقة بالمناخ. فقد قررت حكومة بلده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ الانضمام إلى اتفاق باريس، وسيجري وضع خطة تكيف وطنية للاقتصاد من أجل تنفيذ هذا الاتفاق.

٨٤ - واسترسل قائلاً إن عمليات التكامل أدواتٌ هامة لتحقيق النمو الاقتصادي - عزز الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية التعاون بين أعضائه من أجل تطوير الاقتصادات الوطنية وتكييفها في مواجهة الحالة الاقتصادية العالمية المتغيرة. وتضطلع رابطات أخرى بدور متزايد في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛ وكانت مجموعة البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة بريكس) ومنظمة شنغهاي للتعاون من بين الرابطات التي يشارك فيها الاتحاد الروسي، وهو سيتولى رئاستهما في عام ٢٠٢٠.

٨٥ - واختتم كلامه قائلا إنه يتابع عن كثب إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ويرى أن الوفورات المحققة من الإصلاح ستوفر تمويلاً لنظام المنسقين المقيمين المجدد. ويمكن لتحسين أساليب عمل اللجنة أن يساعد على تحقيق نتائج في العديد من المسائل الهامة المعروضة عليها. وأعرب عن استعداد حكومة بلده لدعم هذه الجهود، في ظل الاسترشاد بميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة بشأن تنشيط أعمال اللجنة.

٨٦ - **السيدة فيشر - تشين** (إسرائيل): قالت إن الدورة الحالية للجنة فرصةٌ لتسليط الضوء على مسائل التنمية التي تتطلب اهتماماً على الصعيد العالمي وتقديم مقترحات عملية المنحى لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو أفضل. فأحدث البيانات المتاحة عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة تعطي صورة متباينة العناصر، إذ على الرغم من التقدم المحرز فيما يتعلق بوفيات الأمهات والأطفال وإمكانية الحصول على الكهرباء، ترتفع معدلات الجوع وانقراض الأنواع. ويتعين على كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الاضطلاع بأدوار بالغة الأهمية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛ وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة ولا يمكن تأجيل اتخاذ القرارات الصعبة إلى دورات أو أجيال أخرى.

٨٧ - وأضافت قائلة إن إسرائيل ستقدم في هذه الدورة مشروع القرار الذي تقدمه كل سنتين بشأن تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة - وهو موضوع يكتسب أهمية أكثر من أي وقت مضى. ويبرز مشروع القرار عدة مجالات جديدة، بما في ذلك أهمية التكنولوجيات الجديدة والمبتكرة لحفز عمالة الشباب في القطاع، والمنظومات الغذائية الذكية من حيث استهلاك الطاقة، وكفاءة إدارة المياه. ويشمل المشروع أيضاً التمويل الابتكاري. ويركز مشروع القرار على المسائل الشاملة لعدة قطاعات مثل المساواة بين الجنسين، وتعزيز الشراكات المتعددة الجهات صاحبة المصلحة، وبناء القدرة على التكيف، وهي مسائل هامة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويشير تزايد عدد سكان العالم وآثار تغير المناخ إلى أهمية البحث عن سبل زيادة الإنتاج باستخدام كمية أقل من الموارد.

٨٨ - وواصلت كلامها قائلة إن التغيير العميق في الأمم المتحدة يمكن أن يبدأ من هذه اللجنة، في عام ٢٠١٩. إذ ينبغي للجنة أن تصبح أكثر فعالية وأن تنظر في كل مرحلة فيما إذا عملها يتسق بدرجة وثيقة مع خطة عام ٢٠٣٠ وفي كيفية تبسيط تسيير أعمالها. وينبغي إعادة تقييم عملها وتوجيه جهودها نحو المنجزات التي يمكن أن تسفر عن نتائج ملموسة. وينبغي التصدي للمناورات السياسية التي لا تسهم في تيسير تحقيق الأهداف؛ فهدر الوقت والموارد يضر بمصالح من يحتاجون إلى الاهتمام فعلا. وفي سياق العيد اليهودي المقبل، يوم الغفران، أشارت إلى ضرورة أن تدرس اللجنة ما اتبعته من أساليب في تسيير أعمالها وتتعهدَ بتقديم خدمة أفضل لمن هم أشد تخلفاً عن الركب.

٨٩ - **السيد كيم** إن ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن خطة عام ٢٠٣٠ تعكس رغبة البشر المشتركة في بناء عالم تسوده المساواة والسلام والرخاء. وتتسم إقامة بيئة سلمية بأهميتها الحاسمة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. فالتنمية الاجتماعية

الاقتصادية تتعثر بسبب عدم الاستقرار السياسي وتصاعد التوترات في بلدان ومناطق شتى. ومن أجل تعزيز بيئة سلمية، ينبغي التصدي لكل محاولة تهدف إلى تدمير السلام والأمن العالميين أو التدخل في التنمية المستقلة للدول ذات السيادة. فمستوى المناورات التي يتبعها بلد بعينه سعياً إلى كبح التنمية المستقلة والتعاون المتبادل بين البلدان يتجلى بوضوح فيما يفرضه من عقوبات على ٧٠ بلداً.

٩٠ - وأضاف قائلاً إن بلوغ أهداف التنمية المستدامة يتطلب الممارسة الكاملة للسيادة على الأنشطة الاقتصادية للبلدان وحظر التطبيق الانفرادي لتدابير اقتصادية ومالية وتجارية تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. فالتعسف والنزعة الانفرادية يؤثران سلبيا على السلام والأمن العالميين وعلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي بذل جهود متضافرة لتعزيز التنمية المستقلة والتعاون المتبادل.

٩١ - وتابع كلامه قائلاً إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يقتضي أيضاً وجود نظام اقتصادي دولي عادل، يقوم على العدالة والمساواة والنزاهة. وبما أن النظام التجاري والمالي الدولي الحالي يخضع لهيمنة قلة من البلدان ذات الامتيازات، لا يمكن للتعاون الدولي أن يسهم حقاً في تنمية البلدان النامية، لأن كل تعاون سينتهي بالهيمنة السياسية والتبعية. ويمثل الاتجاه السائد في عمليات التكامل الإقليمي وتوسيع العلاقات التجارية بين البلدان على أساس العملات الوطنية وسيلة فعالة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وعادل.

٩٢ - واختتم كلامه قائلاً إنه في خضم الاتجاه التاريخي الحالي نحو إحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية، فإن الجهود التي يبذلها بلده لمنع الحرب والتركيز على البناء الاشتراكي السلمي ستسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأهداف بلده لبناء قوة اشتراكية تتلاءم تماماً مع خطة عام ٢٠٣٠.

٩٣ - **السيد سيهاب** (إندونيسيا): قال إن عمل اللجنة يجري في ظل خلفية من النمو الاقتصادي المتواضع وتصاعد عدم اليقين والتوترات التجارية على الصعيد العالمي. والتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة متفاوت والعالم لا يسير في المسار الصحيح لإبطاء وتيرة الاحترار العالمي. ويوفر الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، واستعراض منتصف المدة لمسار ساموا، وقمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩، والحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية توجيهات تسترشد بها اللجنة في عملها، الذي سيتطلب أساليب مبتكرة وشراكات معززة.

٩٤ - وأضاف قائلاً إن القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد ينبغي أن يظل الأولوية القصوى. وولاية اللجنة هي السعي إلى إيجاد نُهج اقتصادية منصفة ومتوازنة ومستقرة وشاملة للجميع وموجهة نحو التنمية، وطرق مبتكرة لتوسيع فرص العمالة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم ستقدم إندونيسيا مشروع قرار بشأن الاحتفال بسنة الاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة في عام ٢٠٢١. وينبغي معالجة التفاوتات القائمة، لا سيما من خلال توفير الاستثمار والبنى التحتية لسكان المناطق الريفية والنائية.

٩٥ - وتابع كلامه مشيراً إلى وجوب الحفاظ على الزخم السياسي الذي ولدته قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩ واستعراض منتصف المدة لمسار ساموا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ اتفاق باريس. ويتوقف النجاح في ذلك على مزيد من التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا وتبادل المعارف. وأشار إلى أن إندونيسيا ملتزمة بتطوير شراكاتها مع الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل التصدي للتحديات المشتركة من قبيل تغير المناخ، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية وتعزيز إدارة الكوارث.

٩٦ - وواصل كلامه قائلاً إن الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يرقى إلى المستوى المطلوب. وينبغي للجنة أن تناقش كيفية تشجيع تحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي تشجيع التمويل الابتكاري، بما في ذلك التمويل المختلط، والشمول المالي والتمويل الديني والاجتماعي، على غرار ''الصكوك الخضراء'' الإندونيسية.

٩٧ - وأشار إلى وجوب إدماج الحد من مخاطر الكوارث في السياسات والاستراتيجيات والأنظمة والتمويل في جميع القطاعات. وبحلول عام ٢٠٢٠، ينبغي كفالة اتساق السياسات والبرامج فيما يتصل باستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، ووضع خطط وطنية للتكيف مع تغير المناخ والمساهمات المحددة وطنياً. وينبغي كفالة اتساق السياسات في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، واتفاق باريس، وإطار سنداي، والصلات القائمة بين استراتيجيات التنمية المستدامة وأطر التمويل الوطنية المتكاملة. وينبغي أن تركز اللجنة على وسائل التنفيذ وتمويل نقل التكنولوجيا وتكثيف الجهود من أجل تحقيق أهدافها.

*رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.*